مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 174 (من 24 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 2016)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة..... 2

نظرة في إنجازات حكومة الوحدة الوطنية خلال عامين

إنجازات حكومة الوحدة الوطنية..... 4

- المشاريع الاقتصادية..... 4
- توقيع اتفاقية المصالحة مع الحزب الإسلامي..... 5
- وإنجازات أخرى..... 5

التحديات والصعوبات في طريق حكومة الوحدة الوطنية..... 6

- أزمة الشرعية والوضع الأمني والإقتصادي..... 6
- الخلافات الداخلية وعدم التنسيق في آليات الحكومة..... 7
- وتحديات أخرى..... 7

اتفاقية المصالحة بين الحزب الإسلامي والحكومة الأفغانية.. خلفية ومستقبل

خلفية الحزب..... 9

خلفية محادثات السلام بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي..... 9

اتفاقية السلام بين حكومة الوحدة الوطنية والحزب الإسلامي..... 10

مستقبل الحزب الإسلامي بالبلد..... 12

مقدمة

مضى عامان على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وقد شهدت الحكومة خلال هذين العامين تحولاتٍ عديدة. بعض الالتزامات المهمة المدونة في اتفاقية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية لم تُطبق ونتيجة لذلك واجهت حكومة الوحدة الوطنية أزمة مشروعيةٍ كذلك.

مع أن الحكومة واجهت تحديات وصعوبات عديدة خلال هذين العامين إلا أنه كان للحكومة إنجازات أيضاً. يتناول الجزء الأول من تحليل الأسبوع إنجازات وتحديات حكومة الوحدة الوطنية خلال العامين الماضيين.

في الجزء الثاني من التحليل تقرؤون عن اتفاقية السلام بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي بقيادة حكمتيار. في 29/سبتمبر/2016 وقع الرئيس الأفغاني أشرف غني اتفاقية الصلح مع الحزب الإسلامي ووقع قائد الحزب المهندس حكمتيار على الاتفاقية عبر شريط مرئي مسجل تم عرضه في مجلس توقيع الاتفاقية.

على الرغم من أن الحزب الإسلامي بدأ سعيه نحو المصالحة مع الحكومة قبل سنوات، إلا أن عملية الصلح نظرا لأسباب متعددة تأجلت حتى الآن. من الخصائص الملحوظة المهمة لاتفاقية الصلح مع الحزب الإسلامي أنها حصلت نتيجة مفاوضات أفغانية – داخلية؛ ولكن يبقى أن هناك تحديات تنتظر طرفيَ المعاهدة.

في هذا العدد من تحليل الأسبوع الصادر من مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية تقرؤون تحليلاً للموضوعين المُشار إليهما أعلاه.

نظرة في إنجازات حكومة الوحدة الوطنية خلال عامين

قبل عامين وتحديداً في 29/سبتمبر/2014 تم توقيع اتفاقية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية من قبل أشرف غني كرئيس للجمهورية وعبدالله عبدالله كرئيس تنفيذي للحكومة وبتنسيق من وزير الخارجية الأمريكي جون كيري. الأربعاء الماضي انقضى عامان من عمر الحكومة.

واجهت حكومة الوحدة الوطنية خلال هذين العامين تحديات سياسية واقتصادية وأمنية عديدة. من جهةٍ واجهت الحكومةُ ازمةَ (الشرعية) وحراك المعارضة السياسية، ومن جهةٍ أخرى الخلافَ الداخلي بين رئيس الجهمورية والرئيس التنفيذي، وقد بلغ هذا الخلاف في الأشهر الأخيرة درجةً غير مسبوقة.

يتناول هذا المقال إنجازات حكومة الوحدة الوطنية والتحديات التي أثرت عليها سلبياً.

إنجازات حكومة الوحدة الوطنية

الاتصال الاقتصادي الإقليمي؛ أحرزت حكومة الوحدة الوطنية في العامين الماضيين إنجازات في مجال الاتصال الاقتصادي على نطاق الإقليم. في شهر ديسمبر 2015 تم توقيع عقد مشروع (TAPI) من قِبل رؤساء الدول الأربع (تركمنستان – أفغانستان – باكستان – الهند)، ووفقاً لهذا المشروع يتم نقل الغاز المستخرج في تركمنستان عبر أرض أفغانستان إلى باكستان والهند.

تم توقيع عقد مشروع (CASA-1000) وهو مشروع لنقل 1300 ميقا واط من الطاقة من قرغيزستان وطاجيكستان إلى أفغانستان وباكستان مما يُعتبر جسر موصلا للطاقة بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا. وقد تم افتتاح هذا المشروع رسمياً في أبريل/2016 بحضور رئيس الجمهورية.

وقد تم توقيع مذكرة التفاهم لمشروع (الحزام الواحد – الطريق الواحد) بين أفغانستان والصين في مارس/2016 وهكذا أصبحت أفغانستان جزءا من طريق الحرير الجديد الذين يصل الصين بآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية وأوروبا.

في مجال حركة العبور الإقليمية تم توقيع عقد جابهار التجاري في مايو/2016 بين رؤساء الدول الثلاثة (أفغانستان، إيران والهند) في طهران. إضافة إلى ذلك بدأت حركة التبادل التجاري قبل نحو شهرٍ بين أفغانستان والصين عبر سكة الحديد التي تمر بطاجيكستان وكازاخستان.

المشاريع الاقتصادية داخل البلد؛ خلال العامين الماضيين افتُتحت بعض مشاريع البنية التحتية واكتملت بعضها. أحد هذه المشاريع مشروع سد سلما في ولاية هرات والذي أُنشئ بدعم من الهند. سعة إنتاج الطاقة لهذا المشروع تصل إلى 42 ميقا واط ويؤمن المشروع المياه لـ 40 ألف هكتار من الأراضي. وقد تم توقيع مذكرة تفاهم مع شركة تركية لتطوير سد (كجكي) بولاية هلمند حيث ستُضاف أربع توربينات جديدة وتزداد سعة توليد الطاقة من 51 ميقا واط إلى 151 ميقا واط. من جانبٍ آخر فإن الحكومة وقعت كذلك عقد إنشاء سد (بخش آباد) مع شركة إيطالية بولاية فراه و باكتمال هذا السد سيتم تزويد 104 ألف هكتار من أراضي ولاية فراه بالمياه وسيُنتج مقدار 27 ميقا واط من الطاقة.

زيادة دخل الحكومة؛ مع أن ازدياد الدخل في العامين الماضيين موضع نظر، إلا أنه كان لبعض التغييرات والتعديلات – مثل وضع ضريبة على رصيد الهاتف – تأثيرٌ في زيادة دخل الحكومة. واستطاعت حكومة أفغانستان للمرة الأولى خلال سنوات أن تحصل على دخلٍ أعلى من الدخل الذي تم تقديره مسبقاً.

الحصول على دعم المجتمع الدولي؛ قدمت حكومة أفغانستان أطروحاتها الإصلاحية بمؤتمر لندن 2014 والتي حظيت بترحيب حار من الدول الداعمة وأكدت 59 دولة على تعهدها بدعم أفغانستان. حصلت أفغانستان أيضا على دعم الناتو والدول الأوروبية بمؤتمر بروكسل، وتستعد الحكومة الآن لمؤتمر بروكسل الذي سيُعقد في الأسبوع الأول من أكتوبر، ولهذا الغرض حاول زعيما حكومة الوحدة الوطنية في الأشهر الأخيرة تقليل نقاط الخلاف الداخلي ومن هذا المنطلق وقعا اتفاقية مصالحة مع الحزب الإسلامي. يُعتبر دعم المجتمع الدولي مهما لدى الحكومة لتمويل القوات الأفغانية وبعض المشاريع التطويرية.

تطوير العلاقات العسكرية مع دول المنطقة؛ سعت حكومة الوحدة الوطنية من أجل توسيع العلاقات العسكرية مع الصين والهند و روسيا، وقد قدمت الصين والهند مساعدات في هذا الصدد، واشترت أفغانستان من روسيا مروحيات من طراز (إم 17) و (إم 35).

توقيع اتفاقية المصالحة مع الحزب الإسلامي؛ تم توقيع اتفاقية الصلح بين حكومة أفغانستان والحزب الإسلامي بزعامة حكمتيار في يوم الخميس 29/سبتمبر/2016 وطبقا للاتفاقية فإن الحزب يترك قتال الحكومة الأفغانية ومقابل ذلك تُحذف أسماء رئيس وأعضاء الحزب الإسلامي من القائمة السوداء لدى الأمم المتحدة ويتم إطلاق سراح سجناء الحزب السياسيين من معتَقلات أفغانستان. على الرغم من أن توقيع اتفاقية الصلح مع الحزب الإسلامي لن تؤثر كثيرا على الوضع الأمني والحرب الحالية بالبلد إلا أن هذه الاتفاقية تُعتبر إنجازا لحكومة أفغانستان.

التحديات والصعوبات في طريق حكومة الوحدة الوطنية

أزمة الشرعية؛ التحدي الأكبر الذي كان ومازال يواجه حكومة الوحدة الوطنية في العامين الماضيين هو أزمة المشروعية داخل النظام. تم تأسيس هذه الحكومة على ما يُخالف دستور الدولة وتم إيجاد منصب الرئيس التنفيذي الغير مذكور بالدستور. خلافا للوعود؛ لم يتم تعديل نظام الانتخابات، وتم كذلك تمديد مدة دورة مجلس النواب لسنة مما يُعد مخالفا لدستور البلد، وهناك عدد من الوزراء حصلوا على أصوات كافية – تم تنصيبهم كوزراء بناء عليها – من نواب البرلمان هذا العام . إضافة إلى ذلك فإن عدم عقد مجلس الشورى الوطنية الكبرى حسب ما دُوِّن باتفاقية الوحدة الوطنية فتح الطريق أمام تشكيل معارضة سياسية جديدة لحكومة الوحدة الوطنية.

الخلافات الداخلية وعدم التنسيق في آليات الحكومة؛ خلال العامين المنصرمين من عمر حكومة الوحدة الوطنية حصلت خلافات داخلية عميقة بين زعيمي الحكومة مما جعل مواقف رئيس الدولة والرئيس التنفيذي متباينة ومتناقضة. من أمثلة مواضع الخلاف في السياسة الخارجية بين زعيمي الحكومة: موقف الحكومة من اللاجئين الأفغان بأوروبا، وقضية مكافحة الفساد الإداري، وقضية الحرب باليمن والسعودية، ومن أمثلة مواطن الخلاف الداخلي: الخلاف حول تقدير وتكريم بعض كبار المسؤولين بالحكومة.

الوضع الأمني المتدهور؛ بعد تأسيس حكومة الوحدة الوطنية ساءت الحالة الأمنية بالبلد. في المرحلة الأولى شهدت البلد وخصوصاً مدينة كابل عدداً ملحوظاً من الانفجارات وكان من أخطرها الانفجار في منطقة شاه شهيد بكابل والهجمة المسلحة على القطاع رقم تسعة ومبنى وزارة الدفاع. أخذت تكتيكات جماعة طالبان العسكرية في التغيير وبدأت الجماعة بالسيطرة على المديريات والمدن المهمة. وصلت طائلة الحروب إلى شمال البلد وسقطت مديرياتٌ بيد طالبان، واستولى التنظيم على مدينة كندوز الاستراتيجية لأسبوعين.

ظهر تنظيم داعش في بعض الولايات ودخل التنظيم حربا مستعرة مع الحكومة في المناطق الشرقية بالبلد، وبالإضافة إلى ازدياد حدة الحرب في طول البلد وعرضها زاد عدد الضحايا في صفوف المدنيين بنسبة فاقت السنوات الماضية بسبب معارك خاضها مقاتلو التنظيم.

من جانبٍ آخر، وقعت حادثتان مهمتان أيضا، إحداهما إعلان وفاة مؤسس تنظيم طالبان وزعيمه الأول الملا محمد عمر، وثانيهما مقتل زعيم الحركة الملا أختر محمد منصور بباكستان.

الحالة الاقتصادية المتدهورة؛ خلال العامين المنصرمين من فترة حكومة الوحدة الوطنية ساءت الحالة الاقتصادية بالبلد مقارنة بالحالة الاقتصادية خلال عقد ونصف من الزمن، حيث نزلت قيمة العملة الأفغانية إلى أدنى مستوياتها وبلغت نسبة البطالة ذُروتَها وبدأت حالة من هروب رؤوس الأموال وقل النمو الاقتصادي.

هروب الشباب من البلد؛ تسببت الأوضاع الأمنية والاقتصادية المتردية في هجرة مئات الآلاف من الشباب إلى الدول الأوروبية. وهكذا ارتفعت وتيرة هجرة الأفغان إلى الدول الغربية في هذين العامين من فترة حكومة الوحدة الوطنية على نحوٍ غير مسبوق، ولجأ كثير من الشباب ذوي التأهيل العلمي والتخصص إلى أوروبا عبر طرقٍ تكتنفها الكثير من المخاطر.

عدم تطبيق الوعود؛ لم يستطع زعيما حكومة الوحدة الوطنية العمل بالوعود التي أبرموها قبل تشكُّل الحكومة وفي بداياتها. من هذه الوعود التي لم يُعمل بها: وعود ذُكرت ببيان مجموعة التحول والاستقرار الانتخابية (التي كان ناخبها أشرف غني) وكذلك الوعود المذكورة باتفاقية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

المعارضة السياسية؛ ولجهت حكومة الوحدة الوطنية خلال هذين العامين معارضات سياسية عديدة، وزادت هذه المعارضات إلى درجة جعلت معارضي الحكومة السياسيين ينشدون إسقاط النظام وتشكيل حكومة مؤقتة.

عدم ثقة المواطنين بالحكومة؛ حسب بعض الاستطلاعات فإن ثقة المواطنين في حكومة الوحدة الوطنية كانت في تنازلٍ شهراً بشهر. وفقا لاستطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لعام 2015 فإن نسبة 78.76% من المواطنين أظهروا عدم ثقتهم وعدم اطمئنانهم حيال الحكومة والحالة العامة بالبلد، وجواباً على سؤالٍ آخر بالاستطلاع قال 69% من المواطنين أن إنجازات حكومة الوحدة الوطنية كانت ضئيلة خلال العام والنصف الماضي.

اتفاقية المصالحة بين الحزب الإسلامي والحكومة الأفغانية.. خلفية ومستقبل

في 29/سبتمبر/2016 تم توقيع اتفاقية السلام بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي من قِبل الرئيس الأفغاني أشرف غني وقائد الحزب الإسلامي المهندس حكمتيار. قبل التوقيع الأخير بأسبوع وتحديداً في 22/سبتمبر/2016 تم توقيع الاتفاقية من قِبل مندوب الحزب الإسلامي المهندس أمين كريم ومستشار مجلس الأمن الوطني الأفغاني حنيف أتمر.

لأجل توقيع اتفاقية السلام عُقد مجلسٌ حافل بالقصر الرئاسي حضره رئيس الجمهورية أشرف غني والرئيس السابق حامد كرزاي والرئيس التنفيذي د/ عبدالله عبدالله والنائب الثاني لرئيس الجمهورية سَرْوَر دانِش والنائب الأول للرئيس التنفيذي المهندس محمد خان والنائب الثاني للرئيس التنفيذي محمد محقق، وبعض القياديين السابقين في الجهاد الأفغاني ومندوبون من وفد الحزب الإسلامي ودبلوماسيون أجانب وآخرون.

في هذا المجلس قدم حكمتيار كلمته ووقع على الاتفاقية عبر شريط فيديو مُسجل. قام الرئيس الأفغاني بالتوقيع على الاتفاقية ممثلا الحكومة الأفغانية وقدم كلمة للحاضرين. كان من ضمن الذين تحدثوا في المجلس الدكتور عبدالله عبدالله وأمين كريم وسيد أحمد جيلاني وغيرت بهير والسيدة بلخي.

يتناول هذا التحليل خلفيةَ محادثات السلام بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي، وما آلت إليه هذه المحادثات بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ومستقبل الحزب الإسلامي في البلد.

خلفية الحزب

الحزب الإسلامي في أفغانستان واحد من الأحزاب الكبيرة الأربعة وله أربعة عقود من التاريخ، وفي البداية كان جزءا من الحركة الإسلامية مع الجمعية الإسلامية. أيام الجهاد ضد السوفييت كان للحزب مثل الجمعية ثقل واسع. عقب الحرب الأهلية وبعد أن ظهرت حركة طالبان في الساحة الأفغانية توقفت نشاطات الحزب وخرج قائد الحزب الإسلامي من أفغانستان.

أيام حكم طالبان لم يكن للحزب دور كبير في القضية الأفغانية، لكن بعد أن تم تشكيل حكومة جديدة في أفغانستان بعد الغزو الأجنبي عام 2001م، بزعامة حامد كرزاي، اعتبر المهندس حكمتيار دخول القوات الأجنبية إلى البلد "احتلالا"، وأطلق كفاحا مسلحا ضد القوات الأجنبية. منذ 2001م، انتقل كثير من أعضاء الحزب الإسلامي من بيشاور إلى كابل، وأصبحوا جزءا من الحكومة الأفغانية.

خلفية محادثات السلام بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي

رغم الغموض الموجود حول خلفية المحادثات بين الطرفين، لكن يبدو من البيانات الرسمية، أنها بدأت عام 2010م. يشار أن عدداً من أعضاء الحزب جاؤوا إلى كابل قبل هذا التاريخ، لكن إلى الآن الأمر موضع جدل إن كان عملهم تصرفاً من عندهم أم برغبة من حكمتيار.

وبصدد المحادثات الرسمية بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي ذكر مصدرٌ لمركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية أنه عندما أُطلق سراح رئيس الوفد السياسي للحزب الإسلامي د/ غيرت بهير – الذي هو زوج ابنة حكمتيار وأقرب الناس إليه عام 2008؛ بقيَ ضيفاً لدى القصر الرئاسي لعدة أيام، واستؤنفت العلاقات مع الحزب الإسلامي بقيادة حكمتيار عن طريق د/ غيرت بهير. إلا أنه وفقاً للصحافة فقد بدأت العلاقات بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي عندما أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن بداية انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان ستكون بنهاية عام 2011.

في عام 2010م، لهذا الإعلان ولخلافات كرزاي مع أمريكا، أرسل الحزب الإسلامي وفداً برئاسة غيرت بهير وقطب الدين هلال إلى كابل لمحادثات السلام. قدّم الحزب الإسلامي وقتها مقترحا بحل الأزمة الأفغانية احتوى على 15 مادة، ومن أهم ما جاء فيها التالي:

1- على القوات الأجنبية بدء مغادرة أفغانستان في يوليو 2010م، وأن تتم المغادرة خلال ستة أشهر،
2- على القوات الأجنبية أن تُسلّم المسؤولية الأمنية للقوات الأفغانية،
3- أن لا تؤسس القوات الأجنبية سجونا في البلد،
4- أن تُعلن وقتها الأطراف المشاركة هدنة،
5- أن يخرج الجنود الآخرون بعد الجنود الأمريكان من أفغانستان،
6- أن تجري انتخابات رئاسية وبرلمانية بعد الانسحاب الأجنبي، ويقود المرحلة الحالية الرئيس الحالي والبرلمان إلى الانتخابات الجديدة[1].

لم تقبل حكومة كرزاي هذا المقترح، وفشلت تلك المحادثات. ثم في 2012م، دخلت وفود الحزب الإسلامي كابل للمحادثات في وقت يتزامن مع انتشار أخبارٍ حول فتح مكتب سياسي لطالبان في قطر، وكانت الحكومة تخالف فتح المكتب وإجراء محادثات مباشرة بين طالبان وأمريكا. وقدّم الوفد مرة أخرى مقترحه بشأن السلام، لكن الحكومة الأفغانية لم تظهر أي ردة فعل.

اتفاقية السلام بين حكومة الوحدة الوطنية والحزب الإسلامي

مع تشكُّل حكومة الوحدة الوطنية أرسل الحزب الإسلامي وفداً إلى كابل وبدأت محادثات الصلح بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي. في ذلك الحين كان اهتمام الحكومة الأفغانية مُنْصبّاً على تحسين العلاقات مع باكستان والمصالحة مع طالبان؛ وعندما باءت محادثات الصلح الرباعية بالإخفاق، أُعلن في المؤتمر الصحفي المشترك المنعقد على حاشية الجلسة الثالثة للمحادثات رباعية الأطراف أن الحزب الإسلامي أيضاً طرفٌ في مفاوضات الصلح.

[1] راجع مقترح المهندس قلب الدين حكمتيار، الحاوي على 15 مادة، في الرابط التالي:
http://www.longwarjournal.org/archives/2010/03/hekmatyars_peace_pla.php

في 12/مارس/2016 أصدر الحزب الإسلامي (حكمتيار) بيانا رسميا صرح فيه بأن الرئيس أشرف غني دعا الحزب للمشاركة في عملية الصلح وأن الحزب قَبِل الدعوة. ومنذ ذلك الحين أخذت مفاوضات الصلح بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي طابعاً جاداً؛ إلا أن عناصر سياسية داخل الحكومة حاولت عرقلة المحادثات مما أدى إلى تأجيلها حتى الوقت الراهن.

تتكون اتفاقية السلام بين حكومة الوحدة الوطنية والحزب الإسلامي من ثلاثة فصول و 25 مادة. يتحدث الفصل الأول عن التقنين وانسحاب القوات الأجنبية من البلد ومباني الديمقراطية. الفصل الثاني يوضح التزامات الحكومة والفصل الثالث يوضح التزامات الحزب الإسلامي.

بشكل عام أكد الطرفان في الاتفاقية على تأييد انسحاب القوات الأجنبية، وقبول الدستور، وحذف أسماء قائد وأعضاء الحزب الإسلامي من القائمة السوداء لدى الأمم المتحدة، وإعلان وقف إطلاق النار وإطلاق سراح سجناء كلا الطرفين.

بما أنه لا توجد ضمانات مذكورة حيال العمل بالالتزامات المذكورة في الاتفاقية سيشكل تطبيق الاتفاقية والأشهر الثلاثة القادمة تحديا صعبا للجانبين؛ أحد التحديات التي تواجه الحكومة هو حذف أسماء قائد وأعضاء الحزب الإسلامي من القائمة السوداء لدى الأمم المتحدة والدول الأخرى "في أقصر وقت ممكن". يُضاف إلى ذلك أن على الحكومة أن تُطلق سراح سجناء الحزب الإسلامي خلال الأشهر الثلاث القادمة.

من جانبٍ آخر على الجانبين أن يصلا إلى توافق حيال بند قدوم قائد الحزب الإسلامي إلى البلد وحضوره في الحكومة وبعض التفاصيل الأخرى التي سيتم التناقش حوْل حلها في المستقبل بين وفد الحزب الإسلامي والمجلس الأعلى للصلح.

على الرغم من أن اتفاقية الصلح مع الحزب الإسلامي تُعد إنجازاً لحكومة الوحدة الوطنية، إلا أن مصالحة الحزب الإسلامي مع الحكومة لن تكون ذات تأثير بالغ على الحرب ولن تمُهّد الطريق في سبيل المفاوضات مع حركة طالبان – الحركة الأقوى في ميدان الحرب حتى الآن. هناك آراء ترى أن اتفاقية الصلح مع الحزب الإسلامي بإمكانها أن تصعّب عملية الصلح مع طالبان أكثر؛ لأن الحكومة ستتوقع مصالحة مع طالبان بشروط يسيرة مشابهة لشروط الصلح مع الحزب الإسلامي، الأمر الذي لن يكون ممكنا في حالة الصلح مع طالبان.

مستقبل الحزب الإسلامي بالبلد

بشكل عام يعتمد مستقبل الحزب الإسلامي في أفغانستان على أمرين:

أولا، هل سيستطيع قائد الحزب المهندس حكمتيار ضم جميع المجموعات المنقسمة من الحزب الإسلامي تحت مظلة حزبٍ واحد؟

ثانياً، كيف سيعامل الحزب حركة طالبان والجماعات السياسية الأخرى التي سبقَ وأن كان بينها وبين الحزب الإسلامي عِداء وخصومات؟

في شريطه المرئي المسجل والمعروض في جلسة توقيع اتفاقية الصلح دعا حكمتيار حركة طالبان إلى الانضمام إلى عملية الصلح و من جانبٍ آخر وسمَ المقاومةَ المسلحةَ للحركة بأنها غير صحيحية مما سيكون له تأثير نفسي سلبي على قيادات حركة طالبان. ولكن حركة طالبان كانت وما تزال تعتبر عروضَ الصلح من الحكومة الأفغانية بمعنى استسلام الحركة للدولة، لذا رفضت تلك العروض. علاوة على ذلك فإن حكمتيار بلا شك سيواجه معارضة سياسية بعد قدومه إلى كابل، وبجانب ضم أقسام الحزب الإسلامي تحت مظلة واحدة فإن موقف حكمتيار من طالبان والمعارضين السياسيين الآخرين أيضا سيكون له دور في تعيين مصير الحزب الإسلامي.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (+93) abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (+93) hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.